للمبالغة لعدم دلالتها على تانيث ما دخلت عليه واذا لم يكن فيها دلالة
على التانيث لم يناف دخولها الفعل لعدم منافاة ما دخلت عليه للفعل الاسم اسما
في التذكير وانما تحصل المنافاة عند تانيث ما دخلت عليه كارملة فان
التانيث بنا في التذكير ولذلك تخرج بذلك عن شبه الفعل **النوع
الثاني** فعلان صفة وهو على ضربين احدهما ان يكون له
فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى وانما يعرف
بالسماع دون القياس وفي علة منعه من الصرف ثلثة اقوال احدها
للكوفيين ان المانع له الوصف والالف والنون وهذه العلة منقوضة
بندمان وخمصان وعريان وما شاكلها فانها مصروفة مع وجود الوصف والالف
والنون والثاني للمبرد ان نونه بدل من همزة التانيث في فعلا نحو حمرا
وصفرا فكما لم ينصرف فعلا لم ينصرف فعلان لانه فرعها واحتج على صحة قوله
بابدال النون من همزة التانيث في قولهم صنعاني وبهراني وحوراني في النسب
الى صنعا وبهرا وحورا ولا دليل فيما ذكر لان همزة التانيث تقلب في النسب
واوا كحمراوي لا نونا وعلى هذا فالنون بدل من الواو التي يقتضيها قياس النسب
لانه لا مناسبة بين الهمزة حتى تبدل منها انما المناسبة بين النون والواو
بدليل ادغام النون في الواو ونحو من وال للمقاربة التي بينهما وقال المحققون
لم ينصرف لشبهه بفعلا من عشرة اوجه احدها اشتراكهما في الامتناع
من دخول تا التانيث عليها فلا تقال حمراة للاستغنا بهمزة التانيث عن تائه
ولا عطشانة للاستغنا بعطشى عنها ولذلك انصرف ندمان وعريان
لعدم شبههما بفعلا لدخول تا التانيث عليهما وروي عن بعض بني اسد
عطشانة وغضبانة وعلى قياس هذه اللغة انصرف والوجه
الثاني ان مونث فعلان على غير صيغة مذكره كما ان مذكر حمرا على غير صيغة
مونثه وهذان الوجهان اقواها للمشاركة ترمان فيها والوجه

الثالث انهم قالوا سكران وسكارى كما قالوا صحرا وصحارى وسكران
وصحرا والوجه الرابع ان الالف والنون زيدتا معا كما ان الالف
والهمزة زيدتا معا والوجه الخامس انهما يشتركان في الحذف
في الترخيم والوجه السادس ان صدر كل واحد منهما على ثلثة
احرف اصول مفتوح الاول ساكن الثاني والوجه السابع ان
النون مما يوثث بها كالهمزة الثامن انهم قلبوا الهمزة واوا والواو نونا
في صنعاني التاسع ان الهمزة قريبة من حروف اللين والالف والنون
تقارب حروف المد واللين العاشر انهم قالوا انسان واناسي كما قالوا
صحرا وصحارى فلما قوي شبهه بفعلا من هذه الاوجه لم ينصرف كما لم ينصرف
فعلا فان قيل لم لا يجوز ان يكون النقص من الاصل فان نقصان فعلان
من فعلا قلنا النقصان عنها من وجهين احدهما ان منه ضربا موصوفا
وهو ما دخلته تا التانيث وليس فيما فيه همزة التانيث شي مصروف
والثاني انه اذا سمي به ثم نكر جرى فيه خلاف سيبويه والاخفش
واذا سمي بفعلا ثم نكر لم ينصرف اتفاقا واما رحمن من قولك الله رحمن
رحيم فقد اختلف فيه لا يصرفونه لوجهين احدهما ان امتناع تا التانيث
من الدخول عليه يلحقه بغير المنصرف وان لم يكن له فعلى والثاني
انما لا ينصرف فاكثر ما يحمل عليه او ليس الحمل على الاقل ومنهم من صرفه
لان شرط فعلان الذي لا ينصرف وجود فعلى وليس له فعلى فهو من قياس
فعلانة والضرب الثاني ان لا يمتنع فعلان من تا التانيث
نحو ندمان وندمانة وعريان وعريانة وخمصان وخمصانة وسيفان
للطويل الممشوق وسيفانة وليس ادمان ونحوه اليانة وانسان وانسانة
وشيطان وشيطانة ونصران ونصرانة وهذا الضرب مصروف لبعده
من شبه فعلا لدخول تا التانيث عليه فان سميت به لم تصرفه لانه يختص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)